



«اليوم نوجه طاقاتنا نحو التحضير لمؤتمر الحوار الوطني الذي سيضع على عاتقه صياغة منظومة الحكم الجديد من خلال صياغة دستور جديد، واختيار نظام الحكم، وتعديل قانون الانتخابات، والبحث عن حلول للأزمات في الجنوب وصعدة».

عديريه منصور هادي
رئيس الجمهورية
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام



الأثنين: 1 / 10 / 2012م
الموافق: 15 / ذي القعدة / 1433هـ
العدد: (1630)



اللجنة الفنية تقرر 12 محوراً أمام مؤتمر الحوار الوطني

والقطاع الخاص والأفراد والمنظمات المدنية في عملية التنمية والدعم الخارجي للتنمية.

□ المحور العاشر: قضايا اجتماعية وبيئية خاصة، ويتضمن قضايا فرعية مثل النار + السلاح + القات + حقوق الطفل وزواج الصغيرات، التنوع والتسامح + المياه والبيئة + المجموعات المسلحة خارج القانون.

□ المحور الحادي عشر: تشكيل لجنة إعادة صياغة الدستور.. والقضايا الفرعية منها: العناصر ومعايير العضوية والتمثيل وطريقة الاختيار وتحديد مهامها.. الخ.

□ المحور الثاني عشر والأخير: ضمان تنفيذ مخرجات الحوار ونجاحه، ويتكون من العناصر الفرعية التالية:

١- تشكيل لجنة للمتابعة «من المؤتمر تتكون من كل الاطراف السياسية للمتابعة».

٢- سلطة مجلس النواب المنتخب في المتابعة والمراقبة ومسؤولية الحكومة الجديدة في التنفيذ.

٣- ميثاق شرف.

٤- ضمانات أممية.

٥- الشراكة الوطنية بعيدة المدى.

وسيمت خلال الأيام القادمة الانتهاء من إقرار شكل مؤتمر الحوار الوطني وطرق العمل وأساليبه وضوابط الحوار وتحديد مكان انعقاده وحجم وفود المجموعات المشاركة وآلية اختيار أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل.



□ المحور الثامن: الحقوق والحريات ويتضمن: الحقوق العامة «سياسية، مدنية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، فكرية».. والتعددية المذهبية، حقوق خاصة مثل حقوق المرأة + الشباب والطفل وأصحاب الاحتياجات الخاصة والأقليات.

□ المحور التاسع: يتناول التنمية الشاملة والمستدامة مثل التنمية الاقتصادية والتنمية الثقافية والتنمية التعليمية والتنمية الصحية والتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية، والتنمية البشرية، ودور الدولة

والمشاركة الشعبية، وأسس السياسة الخارجية، وكفاءة الأداء.

□ المحور السادس: حول المؤسسة العسكرية ويتضمن المواضيع الفرعية مثل الأسس الوطنية لبناء الجيش، هيكله الجيش ودور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

□ المحور السابع: الهيئات ذات الخصوصية ومنها: الإعلام + الأوقاف + الواجبات الزكوية، حقوق الإنسان + الخدمة المدنية + دار الإفتاء.

استكملت اللجنة الفنية التحضير للحوار الوطني - السبت - في الاجتماع الذي عقد برئاسة الدكتور عبد الكريم الأرياني رئيس اللجنة مناقشة جدول أعمال المؤتمر وكافة المواضيع والموارد التي سيتم مناقشتها في مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وعلمت «الميثاق» أن هناك ١٢ محوراً تعد أبرز المحاور في جدول أعمال مؤتمر الحوار وهي:

□ المحور الأول: القضية الجنوبية وتدرج فيها المواضيع الفرعية مثل: جذور القضية، محتواها، سبل معالجتها، ضمان عدم تكرارها.

□ المحور الثاني: صعدة وتدرج فيها جذور القضية ومحتواها وسبل معالجتها وضمان عدم تكرارها.

□ المحور الثالث: قضايا وطنية أخرى، وتدرج في إطاره القضية الفرعية مثل: المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والانتهاكات الحقوقية ومكافحة الإرهاب.

□ المحور الرابع: ويتضمن القضايا الفرعية مثل: بناء الدولة اليمنية.. هوية الدولة.. شكل الدولة.. نظام الحكم.. النظام الانتخابي + السلطة التشريعية والقضائية والنظام الإداري.

□ المحور الخامس: الحكم الرشيد ويتضمن القضايا الفرعية التالية: منها: سيادة القانون، السلطة والمسؤولية، الحق في المساواة والشفافية ومكافحة الفساد، ونظام الخدمة المدنية، وتكافؤ الفرص

الحوار.. مستقبلنا



محمد أنعم

ليس أمام الشعب اليمني من بيصيص أمل للنجاة من كارثة الحرب الأهلية إلا العبور عبر الحوار للخروج من الأزمة والوصول باليمن إلى شاطئ الأمان.

هذا الخيار ليس قضية مؤتمرية مقدسة ولكنه وعي حضاري لدى شعبنا منذ آلاف السنين.. فكلما تعرض الوطن للخطاير والمحن واستعرت في أرجائه نيران الفتنة.. كلما انتصر اليمنيون بالحوار، حتى عندما وقفت الملكة بلقيس تخاطب قومها في فحوى رسالة سليمان عليه السلام - فقد أكدت أن قضية الوطن ومواجهة التحديات الداخلية أو خارجية ليس من حق الملك أو الحاكم أن يتفرد باتخاذ القرار فيها، وكان الحوار حكيمًا.. وديمقراطيًا.

>> اليوم اليمنيون أمام وضع معقد.. أيام معدودات تمضي سريعاً وعليهم أن ينقذوا الوطن ويصونوا دماء المواطنين بالحكمة والسمو فوق الصغائر وتغليب مصلحة اليمن على المصالح الخاصة.

لا بد أن اتوقف تلك الأصوات التي تعتقد أنها «أولو قوة وأولو بأس شديد»، ولا يترك لهم تحديد مصير الوطن والشعب.. وأن يمضي الحكماء في معالجة كل مشاكل اليمن ويستشعروا مسؤوليتهم الوطنية والدينية والتاريخية.

فلغة القوة لم تندمج في ذلك المشهد الشوروي للملكة بلقيس مع كبار رجال اليمن.. والتهديد خارجي، فما بالنا اليوم عندما يكون الخلاف داخليًا.

«الميثاق».. وانطلاقاً من إيمان المؤتمر بالحوار، وتأكيداً على أهميته كنهج حضاري لشعبنا تخصصت صفحة اسبوعية تعنى بقضايا وموضوعات الحوار الوطني الشامل الذي يتطلع إليه شعبنا.. حريصين على ألا تكون هذه القضية مؤتمرية فحسب وإنما قضية وطنية.. ولا بد أن تكرس الجهود والامكانيات لضمان إنجاح عمل اللجان المكلفة بالإعداد والتحضير للحوار.. وكذلك خلق وعي حول أهمية طرح القضايا المختلفة على طاولة الحوار وإيجاد معالجات لها في إطار جهد وطني مشترك.. كما نحرص في «الميثاق» على تعزيز الوعي بأهمية الحوار كأسلوب حضاري.. وخلق اصطفاط وطني واسع لمواجهة كل من يحاولون إفشال الحوار..

ونتطلع من خلال هذه الصفحة أن نجسد مضامين الرؤى الوطنية التي يتبناها المؤتمر والملبية لتطلعات جماهير الشعب والتي سيقدّمها إلى مؤتمر الحوار الوطني المزمع انعقاده في نوفمبر المقبل.. وبالله التوفيق،

benanaam@gmail.com

الإصلاح يخطط لفصل قضية إصلاح الإدارة الانتخابية عن مؤتمر الحوار

يسعى حزب الإصلاح إلى تنفيذ مخطط يهدف إلى إعادة ترتيب الإدارة الانتخابية وبما يحول دون حصول المؤتمر الشعبي العام وحلفائه على الأغلبية في أول انتخابات برلمانية قادمة.

ونقلت صحيفة «اليمن اليوم» عن مصدر في المشترك أن أحزاب اللقاء المشترك تسعى خلال الأسابيع القادمة وبالحاح إلى فصل قضية تغيير الإدارة الانتخابية عن أجندة مؤتمر الحوار الوطني.. لافتاً إلى أن «ضغوطاً يمارسها الإصلاح بهذا الخصوص على أعلى المستويات.. حيث «يصر على أن ربط عملية إصلاح الإدارة الانتخابية بمؤتمر الحوار الوطني لن يكون في صالح المشترك».

محدراً أحزاب المشترك من «إمكانية حصول المؤتمر الشعبي العام على الأغلبية التي تمكنه من حلفائه من تشكيل الحكومة في أول انتخابات برلمانية».

ويرى الإصلاح أنه لا بد من تغيير الإدارة الانتخابية وإعادة النظر في مقرات بعض المراكز الانتخابية، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وبالكيفية والقوام الذي لا يكون بمقدور المؤتمر وحلفائه الاعتراض على سير الانتخابات في أية المحطات.

وشدد الإصلاح على عدم القبول باللجنة العليا للانتخابات المشكلة من القضاة، زاعماً أن بعض أعضائها على علاقة بما أسماه «النظام السابق».

وحذر الإصلاح شركائه من القبول بالخيار الذي كان يصر عليه قبل الأزمة (تشكيل اللجنة بالتمثيل المتكافئ للمشارك وشركائه والمؤتمر وحلفائه، أربعة منهم الرئيس مقابل خمسة أعضاء من الطرف الآخر)، مشيراً إلى أن الوضع اليوم قد تغير، فتمكين المؤتمر وحلفائه من نصف قوام اللجنة سيتيح لهم الاعتراض على سير العملية الانتخابية عند أية محطة من محطات الانتخابات.



بن عمر: نجاح التسوية مرهون بمؤتمر الحوار الوطني

أكد المبعوث الدولي جمال بن عمر أن لغة الحوار هي السائدة اليوم في اليمن وأن اليمنيين يستعدون للدخول في حوار وطني شامل.. وقال: إن مؤتمر الحوار الوطني الشامل يعتبر أكبر مهمة قائمة أمام حكومة الوفاق الوطني

الراعي: الحوار سيرسم معالم اليمن الجديد



قال الشيخ يحيى الراعي - رئيس مجلس النواب: إن اليمن أصبحت مشرقة بعد أن ولت أزمنة الظلام والقهر والاستبداد والاستعمار، وهي اليوم في رحاب عقد جديد بعد أن طويت خمس عقود من عمر الثورة ليواصل أبناء اليمن مسيرتهم الكفاحية في مختلف ميادين العمل والإنتاج وكلهم همة وعنفوان وتطلعات وأمال.. ودعا رئيس مجلس النواب كافة القوى السياسية والوطنية إلى إنهاء الحالة المتأزمة عبر استحضار القيم والمبادئ التي حملتها الثورة اليمنية «سبتمبر وأكتوبر»، والتي جسدها المناضلون الأوائل، والقوى قديماً نحو الحوار الوطني الشامل الذي يحمل في طياته معالجات لكل المشكلات والقضايا العالقة لتتبلور نتائجها ومخرجاته في رسم معالم اليمن الجديد المرتكز على الحرية والعدالة والمساواة.

يحفظ وحدة اليمن ونهجها الديمقراطي وتأصيله في حياة المجتمع للقيام بعملية تنمية حقيقية وخاصة تنمية الإنسان اليمني.. وشدد الراعي في تصريح نشرته اسبوعية «الوحدة» على أن تمضي تلك المناضلات الأوائل، القوي قديماً نحو الحوار الوطني الشامل الذي يحمل في طياته معالجات لكل المشكلات والقضايا العالقة لتتبلور نتائجها ومخرجاته في رسم معالم اليمن الجديد المرتكز على الحرية والعدالة والمساواة.

خبير دولي: العدالة الانتقالية هي نتيجة لمؤتمر الحوار الوطني

الأطراف غير الموقعة على المبادرة وأليتها التنفيذية.

فيما تحدث ماجد المذحجي عما وصفه بالتعقيدات والإرباكات في المشهد الوطني، وانتقد ما عدّه اقتراحاً في سلوك الفاعلين السياسيين الرئيسيين الممثلين في اللجنة الفنية داخل اللجنة وخارجها.. محذراً من مخاطر التوتر الميداني بين أطراف في العديد من المناطق على الحوار الوطني.

وتندرج الندوة ضمن برنامج دعم الحوار الوطني (NDSP) الذي يهدف إلى الإسهام في مساعدة بلادنا على إنجاز عملية حوار وطني جامع يوفر الإطار الضروري للآزم لعملية انتقالية سياسية كاملة..

أكد الخبير في الحوارات الوطنية وحل النزاعات- هاناس سيبيرت- على أولوية تحقيق شبكة أمان من أجل إنجاز أي حوار وضمان تمثليته ومشاركة مختلف المكونات السياسية والاجتماعية فيه.

ونبه في ورقته عن قراءة مقارنة لتجارب حوارات وطنية من إفريقيا وآسيا- قدمها في ندوة لبرنامج دعم الحوار الوطني في اليمن (NDSP) - إلى أن العدالة الانتقالية هي نتيجة لمؤتمر حوار وطني، وليست مقدمة له، وهي عملية يتم تصميمها عقب صوغ الدستور.

وتحدث أحمد عوض بن مبارك عن التحديات التي تواجه اللجنة الفنية والحوار الوطني في ظل بقاء بعض عوامل التوتر وبطء إجراءات بناء الثقة خصوصاً تلك التي من شأنها جذب

اقرار شعار مؤتمر الحوار الوطني

اتفقت اللجنة الفنية للتحضير للحوار الوطني على اختيار الشعار المكتوب لأعمال مؤتمر الحوار الوطني وهو «بالحوار نصنع المستقبل»، إلى ذلك علمت «الميثاق» أن اللجنة بالنسبة للشعار المرسوم قد أجت البت في ذلك لإتاحة الفرصة لمزيد من التشاور حولها.

إلى ذلك قالت أمل الباشا- الناطق الرسمي للجنة الفنية للحوار- انها تلقت بحدود ١٩٠ تصميماً من موهوبين وموهوبات كمقترحات لشعار اللجنة الفنية التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقد وصلها ذلك عبر حائطها الخاص على الفيسبوك وعبر بعض أعضاء اللجنة الإعلامية لمؤتمر الحوار وإيميل اللجنة الفنية.

وذكرت في صفحتها على الفيسبوك ان هناك عدداً من التصاميم في منتهى الروعة، وما زلنا في حال الفرز والاختيار لأفضل شعار من قبل اللجنة الإعلامية المكونة من ٦ اشخاص، سنختار افضل (٥-١٠) تصاميم ونقدمها للجنة الفنية لتعتمد تصميماً واحداً منها لاعتماده كشعار رسمي للمؤتمر.

معايير متطرفة لاختيار المشاركين في الحوار

الحملة الترهيبية ضده جاءت على خلفية مناقشة تمت في احد اجتماعات اللجنة الفنية لمعايير المشار كين بمؤتمر الحوار الوطني الشامل بحضور السيد/ جمال بن عمر



دشن متشدون اصوليون حملة ترهيب وضد الاستاذ صلاح الصيادي- عضو اللجنة الفنية للتحضير للحوار رئيس حزب الشعب الديمقراطي حشد- قبل ايام ووجهوا له العديد من التهم الخطيرة والتي تشكل تهديداً حقيقياً على حياته، حيث نشر موقع «يمن برس» خيراً بتاريخ ١٨ سبتمبر بعنوان (فتاة يمنية تخترق صفحة موقع مؤتمري «بلطجي» حرض على قتل شباب الثورة) سرد المتشدون فيه تهماً عدة ضد الاستاذ الصيادي وآخرها التحريض على قتل الشباب.. وبهذا الخصوص اوضح الصيادي- رئيس حزب الشعب الديمقراطي حشد- ان سبب هذه

وقال الصيادي: كان هناك شرط بعدم مشاركة كل من يعتقد انه شارك في انتهاكات لحقوق الانسان، وعندما اعترضت على هذا الشرط (الظني)، وطالبت بأن يكون قد صدر بحقه حكم قضائي يثبت تورطه بذلك حتى لا نفتح مجالاً للمزيدات واتهام الناس عبر وسائل الاعلام كوسيلة لاستبعادهم من المشاركة في الحوار، ثم أتفاًجاً اني أصبحت من اولئك المتهمين.